



مداخلة
جامعة الدول العربية
في افتتاح أعمال اجتماع التشاور
الإقليمي
حول إرتفاع مستوى سطح البحر
وتآكل الشواطئ والتنمية البشرية
القاهرة ٢٠ - ٢١ / ٩ / ٢٠١٠

تقديم
فاطمة الملاح
مستشار الأمين العام
لشؤون تغير المناخ
جامعة الدول العربية



بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

يسعدني أن أشارك معكم في اجتماع التشاور الإقليمي الثاني حول إرتفاع مستوى سطح البحر وتآكل الشواطئ والتنمية البشرية، وأود بداية أن أنقل إليكم تحيات معالي السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وأطيب تمنياته بنجاح أعمال اجتماعكم، وكل الشكر والتقدير إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الدعوة الكريمة وحسن الاستقبال وكرم الضيافة.

يعقد هذا الاجتماع التشاوري في إطار سلسلة مشاورات إقليمية ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية التوصل إلى مبادرة إقليمية لبناء القدرات العربية لمجابهة تغير المناخ، وجامعة الدول العربية في كلمتها في افتتاح أعمال الاجتماع التشاوري الإقليمي الأول الذي عقد في دمشق منذ أيام قليلة أكدت مساندتها جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد هذه المبادرة الكريمة، كما أكدت كامل استعدادها على التعاون كشريك فاعل في تنفيذها.

فتغير المناخ، وإن كان مشكلة عالمية، إلا أن له تداعيات وخيمة وخطيرة على المنطقة العربية استوجبت إيلانه أولوية قصوى في أجندة جامعة الدول العربية حيث يتم التعامل معه من منظورين، قضايا تغير المناخ في المنطقة العربية ومفاوضات تغير المناخ، وكل منهما يحظى بالدعم السياسي على أعلى مستوى كما يؤثر كل منهما في الآخر. ولقد أوضحت جامعة الدول العربية في



كلمتها أمام إجتماع دمشق هذا الموقف وسأحاول هنا الإيجاز منعا للتكرار وحفاظا على الوقت.

بداية هناك ثوابت عربية في التعامل مع مشكلة تغير المناخ:

أولاً: إن بلدان المنطقة العربية كغيرها من بلدان العالم النامي لا تتحمل المسؤولية التاريخية في ظهور مشكلة تغير المناخ، فهذه المسؤولية تتحملها الدول المتقدمة.

ثانياً: المنطقة العربية ستكون من أكثر مناطق العالم عرضة للتأثيرات المحتملة لتغير المناخ ومخاطرها وتفاعلاتها المختلفة، من تهديد للمناطق الساحلية وازدياد حدة الجفاف والتصحر وشح الموارد المائية وزيادة ملوحة المياه الجوفية وانتشار الأوبئة والأمراض على نحو غير مسبوق.

ثالثاً: سيزترتب على كل ذلك انعكاسات سلبية وعرقلة لمسيرة التنمية المستدامة وخاصة تراجع الإنتاج الزراعي والغطاء النباتي، وفقدان التنوع البيولوجي، ونقص في تأمين المياه والغذاء، وتهديد لاستثمارات اقتصادية حيوية في قطاعات مختلفة، وتداعيات على الصحة العامة بسبب تنامي تلوث الهواء وموجات الحرارة الشديدة واتساع نطاق الأمراض المعدية، كما سيكون هناك تداعيات اجتماعية وأمنية بسبب زحف وهجرة المواطنين من المناطق المتأثرة إلى مناطق أخرى داخل الدولة الواحدة أو إلى دول أخرى مسببة ضغوطا متزايدة على البنية والموارد قد تصل إلى حد الأزمات السياسية.

رابعاً: إن مواجهة التأثيرات المحتملة لتغير المناخ تتطلب تحركاً وتضامناً دولياً في إطار أهداف التنمية المستدامة، أساسه مبدأ المسؤولية المشتركة لكن



المتباينة، تستفيد منه الدول كافة، ويولي أهمية خاصة لمساعدة الدول النامية الأكثر عرضة للتأثر من تغير المناخ، كما يراعي مصالح الدول النامية التي ستتأثر اقتصادياتها سلباً من تدابير الاستجابة.

خامساً: التكيف هو المسؤولية الأولى للدول العربية، فلا بديل في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين عن التكيف مع تغير المناخ، مع انعدام المساواة في القدرة على التكيف ما بين الدول المتقدمة والدول النامية.

الحضور الكرام ..

فيما يخص المنظور الأول، قضايا تغير المناخ في المنطقة العربية، فإن تغير المناخ أصبح منذ ١٩٩٢ بنداً دائماً على جدول أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، ويحظى بأولوية في برامج عمل المجلس والمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة. وكذلك في برامج وأنشطة التعاون ما بين الجامعة وكل من المناطق الإقليمية الأخرى ومنظمات الأمم المتحدة.

وحدد الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في عام ٢٠٠٧ أسس التعامل مع قضايا تغير المناخ في الإطارين الوطني والإقليمي العربي بما ينسجم مع النمو الاقتصادي المستدام وجهود القضاء على الفقر.

ودعا قرار القمة العربية في سرت في مارس/آذار ٢٠١٠ الدول العربية إلى إدراج سياسات التعامل مع قضايا تغير المناخ في كافة المجالات ضمن السياسات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة، وتبني خطط عمل وطنية وإقليمية للتعامل مع قضايا تغير المناخ يكون للحكومات دور محوري في تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف المعنية.



كذلك دعا قرار القمة إلى استكمال إعداد خطة العمل الإطارية العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ والتي تم الانتهاء من إعداد مسودتها الأولى في يوليو/تموز ٢٠٠٨، وجاري حالياً أخذ ملاحظات الدول العربية بشأنها بعين الإعتبار، ومن المتوقع الانتهاء من إعداد مسودتها الثانية أواخر شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وتهدف الخطة إلى زيادة قدرة الدول العربية على اتخاذ التدابير الملائمة للتعامل مع قضايا تغير المناخ على نحو يقلل من تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبما ينسجم ومتطلبات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، من خلال تمكين البنى الاجتماعية والبيئية والمؤسسية والقطاعات الاقتصادية على التعامل مع التأثيرات المحتملة لتغير المناخ. وأعطيت برامج التكيف الأولية من منطلق ظروف البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والحد من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وانقاذ الأرواح، ومحدودية أثر إجراءات التخفيف في المنطقة العربية. وتقدم الخطة مقترحا للإطار الإقليمي للتنفيذ، وتؤكد أن وفاء الدول المتقدمة بالإلتزامات المنصوص عليها في الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وپروتوكول كيوتو شرط أساسي لنجاح تنفيذ الخطة.

الحضور الكرام..

فيما يخص المنظور الثاني مفاوضات تغير المناخ، فإن الدول العربية تشارك بفاعلية وجدية في المفاوضات، فلها مصالح هامة حاضرة تتأثر بنتائج المفاوضات. والموقف العربي من المفاوضات محدد بقرار القمة العربية في سرت في مارس الماضي والذي وجه بشكل خاص على الإلتزام باستمرار العمل بما جاء في البيان الوزاري العربي بشأن مفاوضات تغير المناخ الصادر في نوفمبر ٢٠٠٩ ، واعتبار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بما تشمله من مبادئ ونصوص هي المظلة القانونية والوحيدة لمفاوضات تغير المناخ، والإلتزام بالتفاوض في المسارين الرسميين، مسار الإلتزامات الإضافية على دول المرفق



الأول بموجب بروتوكول كيوتو ومسار التعاون طويل الأجل في الإتفاقية طبقاً لخطة عمل بالي وأن يتم تحقيق تقدم متوازن في كليهما بما يضمن نتائج متوازنة في المسارين، ورفض إيجاد بديل عن بروتوكول كيوتو أو دمجها في أي إتفاقية جديدة، وإن إعلان كوينهاجن ليس وثيقة رسمية صادرة عن مؤتمر الأطراف، وغير ملزم قانوناً، ولكل دولة تحديد موقفها منه كما تشاء.

وجاري حالياً متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية والمشاركة بفاعلية في مفاوضات تغير المناخ وكذلك استكمال إعداد مسودة خطة العمل الإطارية العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، فضلاً عن المشاركة بفاعلية في الجهود الإقليمية بشأن تغير المناخ.

وختاماً كل الشكر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إتاحة الفرصة لي لتسليط الضوء على ما يتم من جهود في إطار منظومة جامعة الدول العربية بشأن تغير المناخ . وأجدد التأكيد على مساندة جامعة الدول العربية للمبادرة التي سيطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة مرونة وقدرة الدول العربية على التعامل مع قضايا تغير المناخ في المنطقة العربية، وآمل أن تلقى هذا المبادرة الدعم اللازم من الدول المتقدمة من منطلق إلتزاماتها المنصوص عليها في الإتفاقية والبروتوكول.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..